

العلاقات المدنية-العسكرية في السودان

Civil-Military Relations in Sudan



سوراخ إلهام* ، فطيسة أحلام²

¹المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.

Ilhemsrkh@gmail.com

²جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة،

a.fetaissa@univ-skikda.dz

تاريخ النشر: 2024/06/01

تاريخ القبول: 2024/04/14

تاريخ الإرسال: 2024/03/15

ملخص:

تدور مشكلة هذه الدراسة حول العلاقات المدنية-العسكرية في السودان، بتوظيف مقاربة متعددة المستويات والمتغيرات، حيث تتشابك العوامل التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية الإقليمية والدولية، وتؤثر في دور الجيش من خلال دفعه إلى تجاوز صلاحياته من حفظ الأمن القومي للدولة إلى لعب دور مؤثر في عملية بناء الدولة وتحديد مخرجات المسارات الانتقالية التي شهدتها السودان بصورة جعلت العملية السياسية في هذا البلد حكرا على المؤسسة العسكرية، وهذا في ظل استمرار سيطرة مظاهر التخلف على الأحزاب السياسية السودانية مثل الاعتبارات القبلية والبدوية وغياب مظاهر المؤسسة. وترى هذه الدراسة أن حل هذه المعضلة يكمن في تبني مقاربة لتحقيق الانتقال الديمقراطي تنطلق من صناعة المواثيق، التي تمثل مناهج لوصف كيفية تأسيس وفاق بين الفاعلين المعنيين بقواعد اللعبة الديمقراطية، وفصائل المؤسسات الديمقراطية، حيث تساهم في إعادة تعريف قواعد الحكم المتعلقة بممارسة السلطة على أساس من الضمانات المتبادلة بالنسبة إلى المصالح الحيوية لأولئك الذين يدخلون إليها سواء بالنسبة للأحزاب السياسية جماعات المصالح والمجتمع المدني أو المؤسسة العسكرية.

الكلمات المفتاحية: العلاقات المدنية العسكرية ; السودان ; المؤسسة العسكرية.

Abstract:

The problematic of this article is about civil-military relations in Sudan, through the employment of a multi-levels approaches and variables, where historical, social, political, security, regional and international factors are interrelated and affecting the role of army in pushing it acting against its do's in preserving national security into an effective player in the process of state building and determining the outputs of transitional paths which Sudan has known in a way political process became at the hands of the military institutions only when underdevelopment political parties suffering from rurality and

tribunality and absence of institutionalism. This study sees that the way out of this dilemma is the adoption of an approach realizing democratic transition starting from regulations industry which represents the methods of describing the establishment of pacts between the actors responsible for the democratic institutions. They will contribute in redefining the laws of governing concerned with the practice of authority on the basics of the interdependent guarantees according to vital interest for those getting into either political parties or interest groups civil society or military institutions.

Key words: Civil-military relations; Sudan; Military Institution.

*المؤلف المراسل

مقدمة:

حظيت العلاقات المدنية العسكرية بأهمية معتبرة لدى الدارسين والمنظرين وذلك في تخصصات مختلفة كعلم السياسة والنظم السياسية وعلم الاجتماع العسكري والدراسات الأمنية والاستراتيجية حيث تم الاهتمام بها علما وتدرسا، كما حظيت باهتمام الممارسين والفئة المهتمة بالمجتمع وصناعة السياسات وذلك لأهمية هذه العلاقة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتأثيراتها على المستوى الخارجي وهي تخص التحولات السياسية حيث يرجع فشل التحولات الديموقراطية وتعزيزها إلى نمط العلاقات المدنية العسكرية. وبالعودة إلى تاريخ أفريقيا، يمكن التثبت من الدور الكبير الذي لعبه الجيش في الحياة السياسية من خلال تحكمه في تفاعلاتها في سياقات ، ما ساهم بصورة مباشرة في التأثير على طبيعة العلاقات المدنية العسكرية في القارة، وجعل أكثر القارات عرضة للانقلابات العسكرية ومحاولات الانقلاب منذ الاستقلال.

إن تجربة السودان مع تدخل العسكر في السياسة وتأثير ذلك على واقع العلاقات المدنية- العسكرية في البلاد بما تحمله من أهمية في التحول من نظم لا ديمقراطية إلى الحكم الديمقراطي لا يعد حالة استثنائية، فلطالما شكل النقاش حول مكانة الجيش خلال مرحلة الانتقال من الديمقراطية أحد أهم محاور الترسخ الديمقراطي، بل إن الجيش نفسه قد يكون أحد أهم الجماعات والنخب المشاركة في الصراع الذي يتخلل عملية الانتقال حيث تكون له مواقف المستقلة من مختلف القضايا كالديمقراطية والتنمية السياسية والاقتصاد وغيرها.

غير أن ما يثير التساؤلات في حالة السودان هو أنه وفي خضم العدد الكبير من مسارات الانتقال التي لم تفضي إلى الديمقراطية المنشودة، حافظت العلاقات المدنية-العسكرية على حالة انعدام الاستقرار المتواصل وهو ما ستعمل هذه المقالة على فهمه وتفسيره من خلال طرح المشكلة البحثية التالية كيف أثرت طبيعة العلاقات المدنية- العسكرية على العملية السياسية في السودان ؟

❖ الأهمية العلمية

تنبع الأهمية العلمية لدراسة موضوع: العلاقات المدنية -العسكرية في السودان" من أهمية حقل العلاقات المدنية - العسكرية في حد ذاته، فعلمنا اليوم يزخر بنماذج يسيطر فيها العسكريون على الحكم ويحتكرون صناعة القرار السياسي والاقتصادي ولعل السودان في هذا الإطار أبرز مثال، وإذا كانت أدبيات العلاقات المدنية- العسكرية قد ركزت على دراسة الأسباب التي تؤدي إلى ميل الجيوش لتجاوز أدوارها التقليدية في الحرص على حفظ أمن واستقرار المجتمع والدولة، فإن هذه الدراسة ستنتقل من البحث عن الأسباب إلى دراسة النتائج التي أدى إليها حكم العسكريين في السودان لأكثر من أربعين عاما.

1- منهج الدراسة

يشير مصطلح المنهج، إلى الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة مجموعة من القواعد العامة التي تهيمن وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة.

وقد وقع اختيار الباحث في معالجة موضوع العلاقات المدنية -العسكرية، منهج دراسة الحالة، نظرا لما يتميز به من خصائص تساعد الباحث على الوصول إلى النتائج المرجوة، فهو يعرف بأنه منهج يتجه إلى جمع البيانات العملية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فردا، أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عام، يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها¹.

المبحث الأول:

لمحة تاريخية حول المؤسسة العسكرية في السودان.

المطلب الأول: خلفية تاريخية حول نشأة المؤسسة العسكرية في السودان.

ظهرت البوادر الأولى لتأسيس الجيش السوداني خلال الحقبة الاستعمارية في وقت مبكر، حيث عمل انجليزا منذ احتلال السودان على إجبار أي شاب سوداني يأسر لدى ما يسمى بـ "جيش الفتح" على التجنيد في الكتائب السودانية التي كان يبلغ عددها آنذاك ستة كتائب، وفي 28 جانفي من عام 1900، أثناء تواجده بمصر، تسلم "وينجت باشا" برقية من "الكولونيل ماكسويل" نائب الحاكم العام والسردار بالإنابة في السودان، تم ابلاغه فيها أن الكتيبة الرابعة عشر قد تمردت وقام أفرادها بتدمير مخزون الأسلحة وطرد الضباط البريطانيين من معسكرهم، وبدأت العدوى تنتقل بين باقي الكتائب السودانية لتتمرد أيضا، وذلك

¹ محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، (الجزائر: د.د.نشر، 1997)، ص 12، 87.

بسبب استيائهم من الاصلاحات المالية التي أجراها اللورد هيربرت كيتشنر Horatio Herbert Kitchener والتي حرمتهم من علاوة الميدان باعتبار أنهم يعملون في وطنهم¹.

قامت بريطانيا على اثر ذلك، بتعيين لجنة تحقيق في احداث التمرد حيث قدمت تقريراً مفصلاً حول أسباب التمرد، كما تم تقديم مجموعة من الاقتراحات لعل أبرزها، إنشاء مدرسة حربية للسودانيين بالخرطوم وهو المقترح الذي استجاب له "وينجت" عام 1905، حيث قام بتأسيس مدرسة حربية ودعا السودانيين للانضمام إليها طوعاً، غير أنه واجه رفضاً كبيراً من قبل العرب السودانيين، الذين كانوا لا يزالون متأثرين بولاءهم للمهدية رغم مضي خمس سنوات كاملة على انهزامها، وهو ما دفعه إلى الاتجاه صوب الجنوب حيث قام في شهر مارس من عام 1911، بجولة في المديريات الجنوبية في إطار ما كان يسمى بـ "سياسة الجنوب"، واقترح استبدال الكتائب المصرية والسودانية بكتائب تجند محلياً من الوثنيين مدعياً أن كتائب الجيش المصري تساعد على نشر الاسلام، وهو ما كان سكان الجنوب يعارضونه بشدة.

وجاء تأسيس قوة دفاع السودان بسبب ثورة الضباط سنة 1924، حيث شرع الجيش البريطاني منذ ذلك الوقت في تطبيق مخطط لفك الارتباط بين الجيشين المصري والسوداني، وذلك بعد أن تبين لهم أن الجنود والضباط السودانيون لا يشعرون فعلاً بأي فوارق مع نظرائهم المصريين، وأبعد من ذلك، فقد كانوا يتشاركون معهم في كل القضايا والتطلعات كما كانوا يتأثرون بكل الأحداث التي تحصل في مصر، وهو ما يشكل تهديداً لوجود بريطانيا في البلدين².

وفي يوم 12 نوفمبر عام 1953، تم الاتفاق بين دولتي الحكم الثنائي على منح السودان الحكم الذاتي وانسحاب القوات الانجليزية المصرية من السودان فوراً وكان من المفترض أن تنفرد قوات دفاع السودان بتولي الشؤون العسكرية وسد الفراغ الذي سيخلفه انسحاب الجيشين البريطاني والمصري، وهو ما يتطلب توسعاً في القوة وتغييراً شاملاً في تنظيمها وتشكيلها لمواجهة المسؤوليات الجديدة، وبناء عليه تم تشكيل لجنة السودنة التي ضمت عبد الحميد داؤد (مصري الجنسية) ومستر "بيرنيت" من بريطانيا وكانت هذه اللجنة مكلفة بالعديد من المهام ومنها مهمة سودنة الجيش³. في الأول من جانفي من عام 1956 أعلن استقلال السودان وحصوله على السيادة الكاملة وآلت شئون الدفاع عنه لقوة دفاع السودان والتي تم تغيير اسمها

¹ سراج الدين عبد الغفار عمر، تجربة الدفاع الشعبي في السودان وحرب الجنوب، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة أفريقيا العالمية: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 1998)، ص. 21.

² السرا أحمد السعيد، السودان، نحو الجمهورية الثانية، دعوة لتأسيس جيوبوليتيا للسودان النيلي (السودان، العالمية للطباعة والنشر، ط. 1، 2010)، ص ص. 153-154.

³ جمهورية السودان، وزارة الدفاع، نبذة تاريخية عن القوات المسلحة، متوفر على

<https://mod.gov.sd/index.php/section-blog/39-> تم الاطلاع يوم 2017/12/15.

من قوة دفاع السودان إلى الجيش السوداني بموجب الأمر 1 من الأوامر العمومية الصادرة بتاريخ 31 جانفي 1956¹.

بعد انتصار ثورة أكتوبر 1964 وتشكيل حكومتها الأولى، تم تطهير القوات المسلحة على أسس سياسية وتحميلها مسؤولية ما ارتكب خلال سنوات الحكم العسكري الأول من سنة 1964-1985، وهو ما انعكس سلباً على سياسات حكومات ما بعد انتفاضة أكتوبر سنة 1964 تجاه القوات المسلحة، والذي اتسم بالإهمال والتحجيم لها في ميزانيتها وفي تسليحها وتدريبها وتمارينها، وقد خلق ذلك شعوراً بالسخط لدى أفراد القوات المسلحة²، والشعور بالإحباط في أوساط الشعب السوداني نتيجة لتعثر تجارب الحكومات المدنية من سنة 1964 إلى سنة 1969 في حل القضايا العالقة، مثل قضية الدستور وقضية الجنوب وهو ما شجع عناصر من القوات المسلحة للقيام بانقلاب 25 ماي 1969 وحظي حينها بتأييد كبير³.

تعتبر سنة 1969 أول فترة تطوير حقيقية للجيش السوداني، فقد تزامنت مع انقلاب مايو وخلالها تم توقيع اتفاقيات عديدة مع دول الكتلة الشرقية لتزويد القوات المسلحة بأحدث المعدات ونظم التسليح وفقاً للكفاءة وانتقالاً بها لمصاف الجيوش الحديثة، حيث تم العمل على إعادة تنظيم القوات المسلحة من جديد ولأول مرة أدخلت التخصصات المختلفة كما تم تكوين القوات المسلحة وفقاً لأسلحة المعركة الحديثة المشتركة إذ شملت القوات البرية والبحرية والطيران والدفاع الجوي. كما قام "نميري" بإحداث تغييرات اقتصادية وسياسية واجتماعية كبيرة في السودان، بما فيها طبيعة الدور الذي يمكن أن يؤديه الجيش في حكمه وخاصة بعد انقلاب الرائد هاشم العطا، الذي كان من أشد المقربين له، لذلك كان من أوائل القرارات التي اتخذها هو عمله على تغيير عقيدة الجيش حيث اضطر الضباط إلى تغيير أداء القسم من الدفاع عن الأمة والأراضي السودانية إلى الدفاع عن النظام الحاكم⁴.

ساهمت سياسة المصالحة الوطنية التي عقدها "جعفر نميري" سنة 1973 مع الجبهة الوطنية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، في خلق فئة جديدة داخل الجيش ذات خلفية إيديولوجية إسلامية، سيطرت على جناح التدريب في القوات المسلحة في الفترة من سنة 1977 حتى سنة 1983 وبعد الإعلان عن قوانين الشريعة الإسلامية في سبتمبر سنة 1983 تجددت الحرب مع الجنوب واستمر الإخوان في التغلغل في

¹ جمهورية السودان، مرجع سابق.

² عامر العقاد، وجاء مايو...دراسة في الكفاح الوطني السوداني (بيروت: دار الجيل، ط.1، 1972)، ص.110.

³ محروس أحمد حسن علي، محروس أحمد حسن علي، المؤسسة العسكرية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في السودان، في الفترة 1956-1985، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد العلوم السياسية، 1994)، ص.ص.87-88.

⁴ خالد عثمان الفيل، "سياسات التحرير الاقتصادي وأثره في العلاقات المدنية-العسكرية: حالات عربية مختارة"، سياسات عربية، ع.44 (2020)، ص.ص.36-56.

أجهزة القوات المسلحة ولاسيما جهاز الاستخبارات وفي المؤسسات التعليمية حتى انقلاب سوار الذهب سنة¹1985.

بدءاً من سنة 1989، عندما تسلم "عمر الحسن البشير" الحكم، حدث تغيرات كبيرة على الجيش السوداني، مست بالدرجة الأولى عقيدته ودوره، حيث قام "البشير" رفقة مدبر الانقلاب الثاني الشيخ حسن الترابي، بحملة تطهير داخل كل أجهزة الدولة المدنية والعسكرية، ومن ثم إعادة تشكيل أجهزة الدولة السيادية عن طريق تسكين كوادر الحركة الإسلامية داخل تلك الأجهزة، لتتحد الحركة والدولة في جسد تنظيمي سيادي واحد²، وبات دور الجيش على اثر ذلك موجها نحو الدفاع عن الدولة الإسلامية بدلاً من الدفاع عن دولة السودان، بمعنى آخر، أصبح دور الجيش ينحصر في الدفاع عن النظام الإسلامي بدلاً من توفير الأمن القومي في حد ذاته، وهو دور اكتسبه انطلاقاً من أفكار دافع عنها "البشير" منذ توليه الحكم والتغييرات الجوهرية التي قام بها وهي كما يلي³:

- ❖ اعتبار الجماعات المتمردة معادية للإسلام وجب الجهاد ضدها؛
- ❖ لم يكن الجهاد موجهاً فقط ضد الأعداء الداخليين، بل أيضاً ضد الأعداء في الخارج، كما تجلّى في المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي عندما اجتمع ممثلون من 45 دولة في الخرطوم عام 1991 وانتخب حسن الترابي أميناً عاماً، ودعا المؤتمر الحركات العربية والإسلامية إلى التجمع ودعم الدولة الإسلامية في السودان؛
- ❖ تم إنشاء مجموعات قتالية موازية من أجل الانضمام إلى الجهاد، مثل قوات الدفاع الشعبي والمليشيات القبلية في غرب السودان قامت الحكومة بترقية مليشياتها القبلية، المعروفة باسم الجنجويد إلى حرس الحدود، ثم إلى قوة الدعم السريع؛
- ❖ أدى انعدام الثقة في القوات المسلحة السودانية إلى قيام النظام في نهاية المطاف بتوطيد وتعزيز سلطات جهاز الأمن والمخابرات الوطني، على حساب القوات المسلحة السودانية في كثير من النواحي، وهو ما أدى بالقوات المسلحة السودانية إلى فقدانها لدور احتكار العنف لمصلحة أجهزة أمنية أخرى تحتكر وسائل العنف، وهو تطور يلقي بظلال من الشك على دورها المستقبلي في حالة تغيير النظام.

¹ محروس أحمد حسن علي، مرجع سابق، ص. 88.

² شريف مراد، "من التمكين إلى سطوة المليشيات.. من يرث تركة الإنقاذ في السودان؟" انظر:

<https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2021/7/6/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8> تم الاطلاع يوم

2021/08/27.

³ Atta El-Battahani, "The Sudan Armed Forces and Prospects of Change," **CMI INSIGHT**, no 03(April 2016), pp 1-09.

المطلب الثاني: طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية في السودان.

يكشف تتبع مسار تطور العلاقات المدنية-العسكرية عن جدلية عميقة حول طبيعة الفاعلين المدني والعسكري في السودان، وحدود الدور الذي يجب أن يتقيد به كل طرف ولعل هذا ما يشكل محور الصراع الراهن في الفضاء السياسي السوداني¹ بعد أحداث الحراك السياسي والاجتماعي الذي أطاح بحكم "عمر حسن البشير". إن تقديم قراءة وفهم موضوعيين لطبيعة هذا الصراع، ومنه فهم طبيعة العلاقات المدنية العسكرية في السودان، لا يخرج يتم دون تتبع تاريخي دقيق صعود الجيش الفضاء، السياسي لسودان وهو ما سيتم توضيحه فيما يلي.

شهد السودان أزمة اقتصادية حادة بعد الاستقلال، فشلت أول حكومة مدنية في تقديم الحلول لها ودفعت البلاد نحو صراعات حزبية شديدة انتهت بتسليم السلطة للجيش، حيث جرت عدة لقاءات بين عبد الله خليل قائد حزب الأمة وكبارة القادة العسكريين المتواجدين في العاصمة، شدد فيها الأخير على ضرورة تسليم السلطة للعسكر، وعلى هذا الأساس بدأت الوحدات العسكرية السودانية برئاسة الفريق "عبود" بالانتشار بالعاصمة الخرطوم في ساعة مبكرة من صباح يوم 17 نوفمبر، حيث توجهت بعض هذه الوحدات نحو القصر الجمهوري ومبنى البرلمان والمباني الحكومية الرئيسية من العاصمة ومكاتب البريد ومنازل زعماء الطوائف الدينية والأحزاب السياسية والوزراء السابقين الذين أبلغوا بإعفائهم من مناصبهم وضرورة التزامهم بعدم مغادرة منازلهم، كما أحكمت القوات المسلحة سيطرتها على الطرق الرئيسية والجسور في العاصمة وبدأت الإذاعة السودانية منذ الفجر بثث الأناشيد العسكرية لتهيئة الرأي العام، لتلفت انتباهه إلى أن بيانا هاما صادرا عن قيادة الجيش سيداع عليهم في الساعة السابعة والنصف من صباح ذلك اليوم².

بعد سقوط نظام "عبود"، جاء دور "نميري" الذي وصل إلى الحكم بعد فشل الأحزاب السياسية في تحقيق الاستقرار المنشود للبلاد بعد أن تعمقت الصراعات بينها على خلفية محاولاتها لوضع دستور اسلامي وهو ما كان يرفضه "نميري" فقد برر استيلاءه على السلطة بسعيه إلى استبدال السياسات القديمة التي تقوم على الطائفية بسياسات جديدة تستوعب تطلعات الجماهير وتضمن مشاركتها في السلطة بديلاً لتمثيلها الوهمي في مؤسسات لا تنتمي لها ولا تعبر عن إرادتها، إضافة إلى السعي إلى تقديم الخدمات والعدالة في توزيعها والارتقاء بها، حيث تكون شاملة وكافية ومتناسبة مع متطلبات الحاضر والمستقبل، والقضاء على امتيازات الطبقة البرجوازية وتقليص امتيازات بعض الفئات.

¹ خالد التيجاني النور، "السودان وجدلية العسكري والمدني: فرص وتحديات الانتقال"، متوفر على

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/04/19>، تم الاطلاع يوم 20/11/2020.

² ذاكر محي الدين عبد الله، "المؤثرات والضغوطات الخارجية ودورها في انقلاب 1958 في السودان"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، م.06، ع.02 (2007)، ص ص.232-243.

لم يمض سوى أربعة أشهر تقريبا من الانقلاب العسكري حتى بدأت حالة عدم الاستقرار وتوتر العلاقات بين الحزب الشيوعي و"جعفر نميري" وذلك بسبب عدم التوافق في الأفكار والتوجهات بين أعضاء مجلس قيادة الثورة من جهة الشيوعيين من جهة وأنصار الهادي المهدي من جهة أخرى وكان الخلاف يتعلق بطبيعة التنظيم السياسي الذي يتولى إدارة شؤون البلاد، وهو ما أدى إلى قيام طائفة الأنصار بتمرد ضد "جعفر نميري" عندما زار في أوائل مارس عام 1970 إلى جزيرة أبا في النيل الأبيض غرب السودان، ولذلك أمر الرئيس "نميري" في 27 مارس من العام نفسه بضرب الجزيرة وتم اغتيال الهادي المهدي أثناء محاولته الهروب على الحدود الاثيوبية، أما الحزب الشيوعي فقد توترت العلاقات بينه وبين الحكومة السودانية عندما رأى عبد الخالق محجوب اللأمين العام للحزب ضرورة النضال الحزبي لتطبيق الشيوعية وإعلان حكم شيوعي في السودان، وسانده ثلاثة أعضاء من مجلس قيادة الثورة وهم من الشيوعيين لتحقيق ذلك الهدف.¹

في خضم صراعه مع الأحزاب السياسية حلفيته في الانقلاب على ثاني حكومة مدنية، فشل "نميري" في تحقيق استقرار سياسي للبلاد بل وصل به الأمر إلى الدخول في صراع دموي مع الأحزاب السياسية قاده إلى إقامة نظام سياسي له واجهة حزبية واحدة وهي الاتحاد الاشتراكي السوداني واعتبره معبرا عن قوى الشعب العاملة التي تتكون من الفلاحين والعمال والرأسمالية الوطنية والمثقفين والجنود كما سبق وأشرنا، خاصة بعد أن فقد غطاء الشرعية الأيديولوجية التي كان يقدمها له الشيوعيون، وما زاد الوضع سوءا هو ضعف الإدارة الحكومية وانحيار الخدمات الاقتصادية والفساد الحكومي بفعل التركيز الشديد في عناصر القوة السياسية عند قمة الهرم السياسي، وهكذا وجد "نميري" نفسه في مواجهة وضع في غاية التعقيد ميزه تآكل كبير في شرعيته السياسية ما أدى إلى عزله سياسيا فلجأ إلى الانتخابات، حيث أعلن بتاريخ 14 أغسطس 1971 أن مجلس قيادة الثورة قد رشحه للرئاسة، وأجريت الانتخابات في 10 أكتوبر، وبعد يومين فقط تم الاعلان عن الانتهاء من فرز الأصوات وأظهرت النتائج "نميري" قد فاز بنسبة 98.9 من الأصوات.²

لم يكتف "نميري" بالبحث عن الشرعية الشعبية عن طريق الانتخابات، بل سعى أيضا للبحث عن غطاء إيديولوجي جديد ومجموعة شعارات جديدة لتحويل نظر الجماهير عن الوعود التي لم ينف بها والتي لطالما جعل منها مبررا لاستيلائه على الحكم والاستمرار فيه، ولتحقيق ذلك قام "نميري" بالتحول نحو مصدر تقليدي من مصادر الشرعية ممثلا في الدين، فقام بمصالحة وطنية مع الأحزاب اليمينية من خلال عقد اتفاق غير مكتوب مع رئيس الجبهة الوطنية السودانية المعارضة السيد الصادق المهدي يستوجب دخول

¹ حسن ريكان خلف، عبد الستار جعيجر عبد، "الحزب الشيوعي السوداني ونشاطه السياسي في السودان حتى عام 1971"، مجلة مداد الآداب، ع. 14 (د.س.ن)، ص ص. 304-442.

² Kristin Mo, Contested Constitutions Constitutional Development in Sudan 1953-2005, Sudan, Report SR.2014: 01 University of Bergen, p.33.

عناصر المعارضة المهاجرة إلى السودان مقابل إفساح بعض الحريات وإطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين في السودان وإجراء ترتيب سياسي لتوسيع المشاركة في الحكم وتنظيماته¹ فعين حسن الترابي في لجنة مراجعة القوانين عام 1978 لكي تتماشى مع الشريعة الإسلامية وعينه أيضاً عضواً في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي، ونائباً عاماً ثم مستشاراً للشؤون الخارجية بالقصر الجمهوري، حيث ساهم ذلك في توغل الحركة الإسلامية في مؤسسات الدولة ما أتاح لها مشاركة كبيرة في العملية السياسية فقامت عملية تغيير تدريجي من داخل النظام كان له تأثيرات بعيدة المدى على طبيعة النظام السياسي من جهة ومستقبل هذه الحركة في السودان من جهة ثانية.

كما أكد الرئيس حرصه على إقامة فرائض الدين وتعظيم شعائره، واجتناب المحارم وحث الناس على إزالة المنكرات من المجتمع ولإضفاء المزيد من المسحة الدينية على النظام أظهرت الدولة اهتماماً كبيراً بالمناسبات الدينية كالأعياد، والمولد النبوي والإسراء والمعراج، ومطلع العام الهجري، كما نظمت مهرجان القرآن الكريم، ورصدت للمتسابقين جوائز مالية وفي مهرجان العام 1400 قرر أن كل قرارات الثورة سوف تسير على هدى القرآن ودعا إلى مراجعة كل البرامج التربوية والثقافية لكي تركز على الدين وفي ذات الوقت كثفت الصحف وأجهزة الإعلام المسموعة والمرئية الدعوة إلى الدين وتطبيق الشريعة الإسلامية متخذين توجهات "نميري" الشخصية مدخلاً لدعوتهم.

إذا ومثلما كانت القاعدة الجماهيرية الواسعة للحزب الشيوعي سبباً رئيسياً في تحالف "نميري" معه كانت القاعدة الجماهيرية للحركة الإسلامية وقوتها التنظيمية سبباً في تحوله البراغماتي نحو اليمين فقد وجد أنه من خلال مصالحته مع المعارضة لن يخسر شيئاً طالما أن نظام الحكم سيستمر، بل إن ذلك الاتجاه سيدعمه ويقويه، إضافة إلى حاجته لتدعيم أجهزة حكمه بكوادر جديدة، خاصة بعد أن بدأت تظهر بوادر الانحراف الإداري والفساد المالي لكثير من أعوانه ورجال حكمه ووزرائه².

حكم "نميري" السودان منذ سنة 1969، غير أنه فترة حكمه لم تحمل التغيير الإيجابي الذي طمح إليه السودانيون، بل على العكس، زادت الأوضاع تدهوراً على جميع الأصعدة وأدت في الأخير إلى استياء شعبي كبير، فقد بدأت الإرهاصات الأولى للمعارضة الشعبية لنظام "نميري" من خلال الحركة الطلابية في السودان بالتنسيق مع الجماعات الإسلامية والقوى السياسية الأخرى، حيث اعترضوا على المواد التي تضمنها دستور سنة 1973 الدائم، وتم تنفيذ مذكرة في هذا الشأن تضمنت مقترحات تلي توجهات هذه الجماعات بشكل خاص، والقوى الأخرى بشكل عام، إلا أن الحكومة العسكرية أهملت المذكرة وتبعاً لذلك بدأ اتحاد الطلبة

¹ فائز عمر محمد جامع وإبراهيم محمد آدم حامد، العنف السياسي في أفريقيا: نموذج السودان مايو 1969، أحداث أغسطس 1955 (مصر: الدار العربية للنشر والتوزيع، ط.1، 2015)، ص.ص 133-134.

² هاشم بابكر محمد علوب، مرجع سابق، ص. 80.

بإجراء اتصالات تنسيقية مع حركة الإخوان المسلمين وحزبي الأمة والاتحاديين والاتحادات الثقافية والمهنية وأبرزها: "نقابة المعلمين، السكك والحديد، النقل الميكانيكي واتحاد العمال لشرح برنامجهم المتمثل في الإطاحة بـ"نميري" مطالبين السلطة بكفالة استقلال الجامعات والحريات العامة في البلاد" غير أن السلطة قابلت هذه المطالب بحملات واسعة من الاعتقالات كان أبرزها اعتقال حسن الترابي والعديد من قادة المعارضة المحرصة ضد النظام¹.

وصلت الأزمة بين النظام والجهة الشعبية والحركات النقابية والأحزاب أشدها عقب حالة الشلل التام التي سببها الإضراب العام، وذلك بالرغم من وعود نائب "نميري" اللواء عمر الطيب بتخفيض أسعار السلع التي أثارت احتجاجات السودانيين، لما شعر بعدم إمكانية مواجهة الموقف بسياسة الوعود، طلب إلى قيادة القوات المسلحة التدخل ولكنها رفضت خاصة وأن طلب التدخل كان من أجل قمع المظاهرات التي كانت تتسع أكثر فأكثر في مختلف ربوع السودان، ولم تجد قيادات الجيش مبررا منطقيا يدفعها لخوض معركة ضد الشعب من أجل الدفاع عن نظام "نميري" المتري².

وفي ضوء ذلك، انحازت قيادات القوات المسلحة للمسيرة الشعبية التي قامت في السادس من أبريل من العام ذاته لتعلن عن سقوط نظام "نميري"، حي أطل سوار الذهب من الإذاعة والتلفزة ليعلن "تسليم الجيش السلطة برغبة الشعب" لمدة انتقالية جديدة مؤقتة يتم بعدها تسليم السلطة للشعب كما أعلن عن تعطيل الدستور وإعفاء رئيس الجمهورية ونوابه ومساعديه ومستشاريه ووزرائه المركزيين ووزراء الدولة من جميع مناصبهم، ودعا الشعب السوداني إلى المزيد من اليقظة وضرورة التصدي لأي محاولة لإثارة الاضطرابات كما أعلن سوار الهب في بيانه عن³:

- ❖ إعلان حالة الطوارئ وإغلاق الحدود والأجواء السودانية ابتداء من 6 أبريل 1985؛
- ❖ حل الاتحاد الاشتراكي وجميع تنظيماته؛
- ❖ حل مجلس الشعب القومي ومجالس الشعب الإقليمية وإعفاء حكام الإقليم والوزراء الإقليميين؛
- ❖ تولي قيادة المناطق العسكرية في جميع أقاليم جمهورية السودان الديمقراطية سلطات حكام الأقاليم؛
- ❖ تولي وكلاء الوزارات المركزية ونظراؤهم في الأقاليم تسيير العمل التنفيذي في العاصمة القومية؛ والأقاليم.

¹ سرحان غلام حسين، "الانقلاب العسكري الثاني في السودان: فترة حكم المشير جعفر النميري 1969-1985"، مركز المستنصرية للدراسات العربية والإسلامية، العدد (46)، ص ص. 46-73.

² ابتسام محمود جواد، "الحكومة العسكرية الانتقالية في السودان 1985 وظروف تشكيلها"، مجلة كلية التربية الأساسية محلق العدد 73 (2012)، ص ص. 141-157.

³ المرجع نفسه، ص ص. 141-157.

في اليوم التالي لخطابه المذاع، دخل الفريق سوار الذهب في سلسلة من المفاوضات مع قادة تحالف التنظيمات المهنية والنقابات العمالية الذي غير اسمه ليتماشى مع المرحلة الجديدة إلى "التجمع الوطني لإنقاذ البلاد" وعرف بعدها اختصاراً بـ "التجمع"، انبثق عنه الإعلان عما سمي آنذاك بـ "ميثاق التجمع الوطني لإنقاذ السودان" وهو عبارة عن وثيقة محددة لأهداف ما بعد الثورة، وقد نصت على مجموعة الأهداف منها ما يلي:

- ❖ إقرار فترة انتقالية لا تزيد عن ثلاث سنوات؛
- ❖ تعديل دستور الحكم الذاتي 1956 المعدل سنة 1964 وطرح مشروع دستور جديد للنقاش؛
- ❖ ضمان الحريات الأساسية؛
- ❖ استعادة الحكم الذاتي الإقليمي في الجنوب.

خلال سنة حكم سوار الذهب، نشطت حركة الأحزاب من جديد، بل ظهرت أحزاب وتجمعات لا حصر لها بجانب الحزبين الكبيرين "الأمة" المعبر عن الحركة المهدية بزعامة صادق المهدي، والحزب الاتحادي الديمقراطي المعبر عن الختمية، كما ظهر الإخوان المسلمون من جديد بقوة بزعامة حسن وكذلك برز الحزب الشيوعي السوداني، فضلاً عن أحزاب وتجمعات أصغر مثل الحزب الناصري والبعثيين، أما الجنوبيون فكانوا على حنقهم الشديد من "نميري"، ورأوا في المجلس العسكري الانتقالي برئاسة سوار الذهب "نميريين بدون نميري" كما قال زعيمهم جون قرنق.

وكان من أبرز الخلافات التي أزمّت العلاقة بين المجلس وقوى التجمع الوطني هي تلك المرتبطة بمسألة الميثاق الوطني الذي أعلن عنه هذا الأخير كمنهج للعمل السياسي، وحاول أن يلزم به المجلس الانتقالي، وأيضاً خلافات أخرى حول تشكيل مجلس الوزراء وعلاقة المجلس بالجهة القومية الإسلامية فقد طالبت قوى التجمع المجلس بإلغاء قوانين سبتمبر 1983، إلا أنه رد بالرفض وارتأى ترك المسألة للحكومات المنتخبة، وهو ما زاد من شكوك قوى التجمع حيال العلاقة بين الجهة القومية الإسلامية والمجلس الانتقالي رغم أنها كانت تسير في السياق الطبيعي، فالجهة كانت قد رفضت التوقيع على الميثاق الوطني، لذلك كان طبيعياً لها كقوة سياسية أن تتعامل مباشرة مع المجلس الانتقالي الذي كان يحوز على كل القرارات السياسية والتشريعية¹.

قابل المشير سوار الذهب وثيقة الميثاق الوطني بالرفض وأعلن عن تشكيل المجلس العسكري الانتقالي المكون من 15 عضواً من كبار الضباط، كما أعلن عن البدء في مشروع للدستور المؤقت للبلاد تسير به حتى تاريخ وضع دستور دائم، وقد تم النص صراحة في المادة 35 منه على أن يستمر المجلس الانتقالي في ممارسة سلطاته حتى قيام الجمعية التأسيسية في موعد لا يتجاوز يوم 6 نيسان من عام 1986، كما تم التصديق

¹ صلاح محمد إبراهيم، أزمة الوفاق: وقائع الديمقراطية الثالثة في السودان (د.م.ن.)، ص 43-44.

على قانون انتخابات الجمعية التأسيسية بناء على توصية مجلس الوزراء في 23 نوفمبر 1985، وكان من مهامها الإشراف على تنظيم الانتخابات البرلمانية لعام 1986 بناء على ما جاء في قانون الانتخابات المعلن عنه في 25 نوفمبر 1985¹.

لم يحرز المجلس العسكري الانتقالي أي تقدم في الناحية الاقتصادية، فقد تفاقت أزمة الديون أكثر مما كانت عليه في عهد نميري وارتفعت الأسعار، أما في الجانب السياسي فقد واجه المجلس عددا من العضلات المستعصية كانت كلها تنتهي إلى طريق مسدود وذلك كله بسبب الدور السلبي الذي لعبه التجمع الوطني المكون من الأحزاب والنقابات، فقد ظهرت بوادر شرخ سياسي عميق بين القوى السياسية المختلفة وكان هذا الشرخ واضحا في تركيبة التجمع في حد ذاته.

أثبت انسحاب سوار الذهب من الحكم في السودان، أن خروج العسكريين من السلطة لا يعني انتهاء دورهم في السياسة، ولا يعني أيضا استقرار النظام المدني الديمقراطي الوليد، فالمخاطر تظل قائمة، سواء أكانت على شكل انقلابات عسكرية أو بقاء ديمقراطيات ضعيفة وفاشلة وهو ما حدث فعلا، حيث جرت الانتخابات العامة لعام 1986 وحملت نتائج أحدثت ثورة في الخريطة السياسية السودانية وأذنت ببداية مرحلة جديدة من الاستقطاب الحزبي حيث حصلت الجبهة القومية الإسلامية بقيادة الدكتور الترابي على 51 مقعدا، في حين حصل حزب الأمة على 99 مقعدا، والاتحادي الديمقراطي على 63 مقعدا. وبهذا أصبح الإسلاميون قوة زاحفة مهددة لشعبية الحزبين التقليديين الكبيرين، فالإسلاميون كانوا قد حققوا نتائج متواضعة في عامي 1965 و1968 ب 3 مقاعد فقط، أما الشيوعيون الذين حصلوا في انتخابات عام 1965 على 11 مقعدا وفي انتخابات عام 1986 على 10 مقاعد، فقد تراجعت أعداد مقاعدهم التي حصلوا عليها في انتخابات عام 1986 إلى 3 مقاعد فقط².

طرحت نتائج هذه الانتخابات ذات المشكلة التي واجهتها الحكومات السابقة، وهي عدم حصول أي حزب بمفرده على أغلبية بسيطة أي 51 بالمائة أو النصف +1، لذلك وهو ما أوقع رئيس الوزراء تحت ضغوط التكتلات داخل البرلمان ومجلس الوزراء وكانت محصلة تلك الضغوطات والصراعات أن شكل الصادق المهدي خمس حكومات خلال الفترة الممتدة 1986-1989³، وهو ما دفع قيادة القوات المسلحة في استخدام الفيتو ضد الممارسات الحزبية القائمة، وتقديم الاقتراحات لتجاوزها، حيث أصدرت مذكرة

¹ عبد العظيم محمد أحمد أبو الحسن، قضية إسلامية الدستور والقوانين في السودان، 1955-1985، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الخرطوم: كلية الآداب، 2010). ص. 72.

² النور محمد، "مراجعة كتاب: أزمة الحكم في السودان: أزمة هيمنة أم هيمنة أزمة؟"، سياسات عربية، ع. 03 (2013)، ص. 160-166.

³ إسماعيل الحاج موسى، "الديمقراطية في السودان: أسباب التعثر وآفاق التطور"، دراسات استراتيجية، ع. 25 (2008)، ص. 27-07.

تحذيرية موقعة من قبل 150 ضابطاً على رأسهم القائد العام الفريق فتحي أحمد علي طالبت بالتركيز على الأولويات التالية¹:

- ❖ السياسة الخارجية وأثرها في القضايا الوطنية؛
- ❖ التدهور الاقتصادي والتضخم وارتفاع الأسعار؛
- ❖ المليشيات والانفلات الأمني؛
- ❖ تفكك المجتمع السوداني وانتشار الفساد؛
- ❖ تأثير الصراع المسلح في دارفور؛
- ❖ توسيع الحكومة.

مثلت مذكرة الجيش نقطة تحول في العلاقة بين المؤسسة العسكرية والحكومة المدنية فلأول مرة في تاريخ تلك العلاقة منذ الاستقلال تقوم المؤسسة العسكرية باستخدام فيتو عبر خطاب رسمي تطالب فيه بمطالب سياسية محددة، ونتيجة لمذكرة الجيش خرجت الجبهة الإسلامية القومية من الحكومة، كما سقطت حكومة المهدي وخرج الإسلاميون من الحكم بعد أقل من ستة أشهر من دخول الحكومة². بعد المذكرة كان من المفترض أن يلتقي وفد من الحركة الشعبية مع الحكومة الجديدة في الرابع من جويلية 1989 لتحديد مستقبل قوانين الشريعة، غير أن الاجتماع لم ينعقد لأن انقلاباً بقيادة العميد "عمر حسن البشير" قد وقع في 30 جوان 1989³.

حكم "البشير" البلاد بصفته «رئيساً للمجلس العسكري لقيادة الثورة منذ اندلاعها سنة 1989 إلى أن حل ذلك المجلس في سنة 1993، وقام المجلس التشريعي المعين في 1992 بتنصيب "البشير" رئيساً للجمهورية دون انتخابات حتى عام 1996، حيث درت أول انتخابات تشريعية ورئاسية فاز بها "البشير" ضد السباح كيجاب*... وتوالى الانتخابات الرئاسية دون تنافس يذكر في عام 2000، 2010، و2015 واستفاد البشير من اتفاقية نيفاشا التي أعطته شرعية دون انتخابات في الفترة الانتقالية من 2005 إلى 2010»⁴.

¹ بكري الصائغ، " 20 فبراير: 26 عاماً على مذكرة ضباط القوات المسلحة"، موقع حريات، متوفر على <http://www.hurriyatsudan.com/?p=175021>، تم الاطلاع يوم 2017/01/15.

² حسن الحاج علي أحمد، مرجع سابق، ص 52-62.

³ عثمان ميرغني وآخرون، "هل هؤلاء الرجال... جبهة؟"، جريدة التيار، شوهده في 25/1/2017 في:

<http://www.altayar.sd/play.php?catsmktba=417>

* السباح سلطان كيجاب هو سباح سوداني دخل ميدان السياسة من نادي الخريجين سنة 1968.

⁴ الطيب زين العابدين، "البشير لا يستحق ولاية سابعة"، متوفر

المبحث الثاني

العلاقات المدنية-العسكرية في السودان: بين التنظير والممارسة.

المطلب الأول: المنظور الأفريقي للعلاقات المدنية العسكرية

جاء ظهور المنظور الأفريقي للعلاقات المدنية العسكرية خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، في إطار ما يسمى بـ "الجيل الثالث من العلاقات المدنية-العسكرية"، والذي كان من أبرز سماته هو تلاشي الفروق بين مجالات العمل العسكرية والمدنية والتمايز الوظيفي بين الجيش وغيره من أدوات السياسة الدولية¹، كنتيجة للمجهود البحثي لمجلس تنمية بحوث العلوم الاجتماعية في أفريقيا، والذي أقرب بالانسحاب النسبي للمؤسسات الأمنية العسكرية من الحياة السياسية في القارة مع المحافظة على نفس مستوى التأثير في صياغة ورسم ملامح النظم السياسية القائمة، وهو ما دفع إلى المطالبة بضرورة تبني منظور أفريقي متكامل في دراسة عسكرة السياسة يركز على رؤية تحليلية أفريقية تجمع بين مستوى التحليل الجزئي للهيكل والمؤسسات العسكرية ومستوى التحليل الكلي للدول الأفريقية والتكوينات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك التغيرات العالمية²، إضافة إلى الربط بين العسكرة وإشكاليات وتحديات التحول الديمقراطي في القارة من خلال الاهتمام بعدة قضايا كما يلي:

- ❖ كيفية استعادة وتدعيم السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية بعد انهيار الحكم العسكري
- ❖ مستقبل علاقة العسكريين بالسلطة السياسية، والدرجة والشكل اللذان يمكن من خلالها للعسكريين المشاركة أو التمثيل في العملية السياسية،
- ❖ إعادة تحديد دور ورسالة العسكريين ووظائفهم بالقياس إلى مؤسسات الأمن الداخلي بما تتضمنه من قضايا المبدأ العسكري ومستويات القوة وأنماط التسليح والهيكل والعلاقات المؤسسية الملائمة، والميزانية العسكرية والإنفاق العسكري.

¹ Rocky Williams, "Towards the Creation of an African Civil-Military Relations Traditions," *African Journal of Political Science*, vol.3, no.01(1998), pp. 20-41.

² Jon Rahbek-Clemmensen & al, "Conceptualizing the Civil-Military Relations Gap: A Research Not," *Armed Forces and Society*, vol. 38, no. 4(2012), pp. 669-678.

وتبرز حتمية الانتقال إلى منظور أفريقي مستقل لدراسة العلاقات المدنية العسكرية إلى خصوصية الخبرة الأفريقية في هذا السياق بكل ما تحمله من تباينات وتناقضات، تفرض نوعاً من الصعوبة في تعميم القضايا العسكرية المرتبطة بالإصلاح السياسي رغم وجود قواسم كثيرة، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها¹:

❖ التنوع في أنماط وأشكال العلاقات المدنية-العسكرية السائدة في أفريقيا، ما جعل التمييز بين النظم المدنية والنظم العسكرية صعباً للغاية؛

❖ الاختلاف في السياق الوطني الذي يحدث فيه التحول في البلدان الأفريقية، حيث نجد تحولات في سياق الحروب الأهلية، وأحياناً في سياق تسلطي، أو سياق ديكتاتوري عسكري؛

❖ اختلاف مسارات التحول الديمقراطي في أفريقيا ودرجة الترسخ الديمقراطي؛

وهنا، يجب الإشارة إلى بعدين رئيسيين لتحديد طابع العلاقات المدنية-العسكرية، أولهما يتمثل في مدى وجود اتفاق بين النخبتين المدنية والعسكرية على ما يجب أن يكون عليه دور العسكريين، وثانيهما: مدى قوة ووضوح التمايز البنائي بين المنظمات المدنية والعسكرية، ومن الأهمية معرفة إلى أي مدى يوجد فصل واضح بين الأبنية والمؤسسات والكيانات المختلفة، وهذا الفصل يتأثر ببناء المؤسسة العسكرية وخبرتها والعوامل المجتمعية العامة².

المطلب الثاني: العلاقات المدنية-العسكرية في السودان من منظور أفريقي

بالنظر إلى التجربة السودانية، يمكن ملاحظة أن السياق التاريخي والثقافي الذي نشأت فيه المؤسسة العسكرية من جهة، وما ورثته الحكومات المتعاقبة من نظام اجتماعي معقد ومتباين امتد تأثيره ليشمل العملية السياسية بما تتضمنه من فواعل حزبية من جهة ثانية، يدفع إلى تجاوز النقاش حول سبل تحقيق الانفصال والسيطرة المدنية على الجيش إلى النقاش حول كيفية التحكم في دور الجيش ولكن داخل العملية السياسية في حد ذاتها بحيث لا يؤدي ذلك إلى تحقيق الانفصال ولكنه يساهم على الأقل في فسخ المجال للفواعل الحزبية لصياغة نقاش حول المسائل الهامة التي تخص الدولة، وحتى لحل خلافاتها التاريخية بمأمن عن مخاوف الاستيلاء العسكري على السلطة.

ويرتبط تحديد مكانة المؤسسة العسكرية، مع عمليات التحول الديمقراطي، والتي تمر بدورها عبر مرحلتين، أولها انهيار النظام التسلطي وآخرها توطيد وترسيخ النظام الديمقراطي الجديد، تتوسطهما مرحلة التأسيس لقواعد وإجراءات سياسية جديدة تحكم النظام السياسي ومن أهم هذه الإجراءات نجد:

¹ هاني سليمان إسماعيل علي قربة، العلاقات المدنية-العسكرية في أفريقيا منذ 1990: دراسة حالي لليبيريا وكوت ديفوار، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2015)، ص. 49.

² هاني سليمان إسماعيل علي قربة، مرجع سابق، ص. 59.

❖ تحديد طبيعة الأدوار المنوطة بمؤسسة الجيش ضمن النظام الديمقراطي والاتفاق حولها؛

❖ تحديد طبيعة العلاقة بين المدنيين والعسكريين في هذه المرحلة الجديدة.

فإذا كانت مسارات التحول إلى الديمقراطية تتباين بين دولة وأخرى، فإن الطبيعي أن الصراع حول مكانة الجيش وفق المنطق سالف الذكر يختلف أيضا، بالنظر إلى تأثير الظروف التاريخية والخبرات الثقافية التي تؤثر بقوة على النقاشات حول العلاقة المدينة العسكرية، الأمر الذي يجعلها علاقات متعددة لا علاقة نمطية واحدة مرتكزة على الفصل بين الطرفين. بناء عليه، فليس على الدول النامية من هذا المنطلق أن تتبنى مثلا النموذج الانفصالي لهنتنغتون لأنه يرتبط بالتجربة الأمريكية الناشئة في ظل ظروف ثقافية معينة بل ما يجب عليها هو العمل على استحداث اتفاق حول دور الجيش بين أطراف ثلاث شركاء هم: الجيش النخبة السياسية، والمواطنين ويكون الهدف منه في الأخير هو بناء علاقة تعاونية قد تنطوي على الانفصال ولكنها لا تتطلب بالضرورة¹.

إن ما يدفع إلى تبني الباحث لهذا الاتجاه، هو العلاقة التي ميزت النظام السياسي والمؤسسة العسكرية في السودان منذ أول انقلاب عسكري، والتي لعب فيها المواطنون والنخبة السياسية دورا كبيرا يوحى بوجود محاولات حثيثة لخلق نمط معين من التوازنات التي تحد أدوار كل طرف، وهي ذاتها العلاقة التي حددها صامويل هنتنغتون في عدد من الأنماط نوجزها فيما يلي.

أولا/ المواطنون والمؤسسة العسكرية ضد الحكومة السياسية:

رغم ندرة حدوث مثل هذه الحالة، إلا أن المؤسسة العسكرية قد تستغل الموقف وتقوم بإسقاط الحكومة والسيطرة على الحكم²، وتجد هذه الحالة تجلياتها في السودان من خلال الانقلاب العسكري الأول الذي قاده "إبراهيم عبود"، فرغم أنه لم يشهد ظهور تحالف مباشر بين المواطنين والمؤسسة العسكرية أو مطالبة من المواطنين للعسكر لإسقاط الحكومة المدنية، إلا أنهما اشتراكا على الأقل في موقف الرفض.

قبيل حدوث الانقلاب العسكري الأول بقيادة "إبراهيم عبود"، شهدت السودان خلال الفترة الممتدة ما بين 1954 و1958، تشكيل ثلاث حكومات، منها حكومتان برئاسة رئيس الدولة نفسه إسماعيل الأزهري، وكانت الحكومة الثالثة بقيادة الأميرالاي منهدس عبد الله خليل، والتي أتت بعد انفضاض التحالف بين "حزب الوطني الاتحادي" بزعامة الأزهري والطريقة الختمية، التي ساندته في الوصول إلى السلطة، حي تحالفت مع طائفة الأنصار وحزبها "حزب الأمة" لتزعم الثقة عن حزب الأشقاء، ليتولى عبد الله خليل الوزارة³.

¹الأمين كرواز، "نقاش العلاقات المدنية-العسكرية ضمن عملية التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي: حالي تونس ومصر 2011-2014"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، م.09، ع.02(2020)، ص ص.379-392.

² Samuel Huntington, *Political Order in Changing Societies*, op.cit., pp. 214-215.

³وسام فؤاد، الأكثر هشاشة: النخبة المدنية السودانية، وثلاث نماذج انقلابية، دراسات سياسية (سبتمبر 2019).

بالتزامن مع هذا، كانت المؤسسة العسكرية في الدول النامية بصورة عامة، والسودان بصورة خاصة تمثل نموذجا طليعيا لما تتسم به من "التنظيم" و"التعليم" و"الحدثة" وهذا دفع الحكومة نفسها لتسليمها السلطة، مع التشديد على أن هذه الخطوة جاءت بعد سلسلة من المظاهرات الشعبية الساخطة على استمرار الصراع السياسي على السلطة بين الأحزاب وتغييب الأولويات المتعلقة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبعد نجاح الانقلاب، لم تخرج الجماهير لتعبر عن رفضها له، بل شهد الشارع السوداني حالة من الاستقرار خاصة وأن "عبود" كان في تلك المرحلة قد تعهد بالتنازل على الحكم بمجرد استتباب الأمن.

ثانيا: المواطنون والحكومة ضد المؤسسة العسكرية.

تحدث هذه الحالة، عندما تبادر المؤسسة العسكرية بأخذ موقف لإسقاط الحكومة التي يساندها المواطنون، وعموما يعتمد نجاح الائتلاف بين الحكومة والمواطنين ضد المؤسسة العسكرية على وجود خلاف ونزاع داخل المؤسسة العسكرية نفسها¹.

شهدت السودان هذا النمط من التحالف عندما قام تنظيم الضباط الأحرار في 28 أكتوبر 1964، بإصدار بيان أعلن فيه انضمامه إلى الشعب من أجل استعادة الديمقراطية واستكمال المسار الدستوري، وهو ما أدى بكبار الضباط للتدخل لاعتقالهم، فتصاعدت على اثر ذلك الانتفاضة الشعبية مطالبة بالإفراج عنهم. استجاب "عبود" لهذا الطلب، ودعا في ذات الوقت إلى حوار وطني كما قام بتأسيس حكومة انتقالية برئاسة مساعد وزير التربية والتعليم سر الختم الخليفة، ومنح من خلالها الأحزاب السياسية نصيبا واسعا من الحقائق الوزارية بغية تهدئة الحراك الشعبي، وهو ما أثار غضب كبار الضباط الذين قاموا بالانقلاب على "عبود" وإقامة حكومة عسكرية بالكامل برئاسة القائم مقام بشير حسن بشير، غير أن تصريحها للأميرالاي عثمان نصر عثمان في حفل استقبال الضباط العائدين من مناطق العمليات في جنوب السودان والذي قال فيه أن الجيش سيتحرك ليسترد دوره ويدافع عن نفسه قريبا ولن يستطيع إذلاله بضعة أفندية وصعاليك، أدى إلى فشل هذا الانقلاب حيث تم تسريب كلامه من قبل ضباط آخرين وهو مؤشر قوي على التوتر الكبير الذي كانت تعيشه المؤسسة العسكرية في ذلك الوقت.

في هذا السياق، برز دور الإرادة الشعبية، وتحالفها غير المسبوق مع الأحزاب السياسية التي كان البعض منها أعضاء في الحكومة الانتقالية الأولى، حيث شهدت تضامنا وتكاتفا غير مسبوق حتى أن أحد أعضاء الحزب الوطني الاتحادي صعد في ذلك الوقت إلى عربة جثمان الطالب أحمد القرشي هاتفا: *إلى الجحيم يا "عبود" ..إلى الجحيم يا عساكر*.

اتسع التوافق بين الأحزاب السياسية والشعب ليشمل أيضا بعض القوى الحديثة من التنظيمات والنقابات العمالية والاتحادات الطلابية وممثلي بعض المجموعات المهنية من الأساتذة والمحامين والقضاة،

¹ Samuel Huntington, *Political Order in Changing Societies*, op.cit., pp. 214-215.

حيث ساهموا في قيادة مسيرات شعبية وتنفيذ إضراب شامل قاد في الأخير إلى مغادرة "عبود" الحكم نهائياً¹.

ثالثاً: الجيش كمنسق للمسار الانتقالي.

أشار الباحثان الأمريكيان "ستيبيان" و"فيتش" Stepan & Fitch والأرجنتيني "أودونيل" O'Donnell، إلى أن المؤسسة العسكرية يمكن أن تلعب دور المنسق أو المسهل في العديد من الأزمات المتعلقة بتشكيل الحكومات، ووفقاً له فإن نموذج "المنسق" يتضمن تسييس المؤسسة العسكرية، حيث يحاول الفاعلون السياسيون الرئيسيون استيعابها والفوز بتأييدها، وتحت ضغط ظروف معينة يقومون بتقويض المؤسسة العسكرية للقيام بدور الحكم في النظام السياسي عبر ممارسة الرقابة على الحكومة أو إسقاطها، أو لتفادي انهيار النظام ككل عبر اتخاذ إجراءات استباقية اجهاضية Pre-emptive Action، وفي هذه الحالة تؤمن كل من النخبة المدنية والعسكرية بأن التوجيه العسكري طويل الأمد للعملية السياسية يعد أمراً غير شرعي، وقد جاء مثل هذا الإدراك من خلال التفاعل الاجتماعي بين المدنيين والعسكريين، وذلك في الوقت الذي تتيح فيه الاختلافات الاجتماعية والفكرية للعسكريين فرصة انتخابهم وتعيينهم واستمرارهم كقيادة مدنية².

وينصب الاهتمام هنا على طرق انتقال السلطة من العسكريين إلى الحكم المدني الديمقراطي، فقد تنوعت هذه الطرق باختلاف الظروف والأوضاع التي هيأت لهذا المخرج عبر تجارب مختلف الدول، فهناك نظم انقسمت فيها الجيوش حول مسألة الديمقراطية والحكم المدني بين فريق يريد الإبقاء على الحكم العسكري وآخر يود إعادة السلطة إلى المدنيين مع ضمان مصالح المؤسسة، وهناك حالات اضطر فيها العسكريون إلى ترك السلطة بعد هزيمتهم العسكرية، فيما نجد نظاماً أخرى لم يخرج منها العسكريون من السلطة إلا في أعقاب نضال سياسي ممتد أو تظاهرات شعبية قوية، وفي معظم حالات الانتقال الناجحة، خرج العسكريون من السلطة وظل نفوذهم السياسي، ليجري - على مدى زمني ممتد - تقليص هذا الدور، الذي أدى في النهاية إلى تقوية الدولة والديمقراطية والجيش معاً.

شهدت السودان بروز هذا الوضع خلال الانقلاب العسكري الثالث الذي قاده سوار الذهب، والذي يعد الأقصر بين جميع الانقلابات التي شهدتها السودان وأفضت إلى حكم عسكري، فقد أعلن سوار الذهب بمجرد تسلمه لسلطة عن نيته في التخلي عنها بمجرد أن يتم إجراء انتخابات، وهو ما حدث فعلاً، حيث أخذ دور المشرف على الحوار الذي جرى بين فواعل الثورة والأحزاب السياسية التي أفضت في الأخير إلى إنشاء حكومة انتقالية قادت البلاد إلى إجراء انتخابات وتأسيس ثالث حكم مدني في تاريخ البلاد.

¹ وسام فؤاد، مرجع سابق.

² Claude E. Welch, *op.cit.*, pp. 187-188.

غير أن هذا الانتقال سرعان ما انتكس مرة أخرى، فعندما تسلم الصادق المهدي مهمة رئاسة الحكومة فشل في التعامل مع القضايا التي كان من المفروض الاهتمام بها ممثلة في مشكلة الجنوب، وإدارة أزمة قوانين سبتمبر، ووضع تصور لهضبة اقتصادية وأداء مالي سليم يوفر الرضا الشعبي، وهي القضايا التي كانت تحتاج إلى شراكة مع كل الأطراف الفاعلة في المشهد السوداني، إلا أن الصادق المهدي انشغلوا بالصراع مع المؤسسة العسكرية ومطالبتها بضرورة الانضباط وضمان الولاء، ما أدى في النهاية إلى عودة هذا الأخير إلى الحكم¹.

خاتمة:

ظل الجدل محتدماً في السودان حول علاقة المدني بالعسكري في مختلف المراحل التاريخية وذلك منذ تحقيق الاستقلال سنة 1956، فظل التساؤل مطروحاً حول حدود الدور تقوم به المؤسسة العسكرية وحدود مسؤوليتها، غير أن هذا الجدل على ما يبدو ليس نزاعاً بين طرفي نقيض، بل تتداخل فيه عوامل شتى وممارسات متشابكة تجعل الفرز على أساس مدني مقابل عسكري غير قابل للتطبيق في الواقع الأمر، القوات المسلحة السودانية تعد حالة نموذجية على ثبات الحال، فهي رغم خروجها من السلطة بثورتين ظلت محافظة على هيكلها وترتيبها وتنظيمها، بل وحتى تواجد الجغرافي في المدن الكبرى والأهم من ذلك في ردود فعلها اتجاه التمردات المتوقعة، وبفضل ذلك فقد توغلت في السياسة إلى درجة أنها دفعت كل التنظيمات الحزبية إلى المجال العسكري؛

ونجحت المؤسسة العسكرية السودانية، في اكتساب هذه السلطة انطلاقاً من توظيفها لثلاث استراتيجيات مرتبطة ببنية المؤسسة العسكرية في حد ذاتها، وهي استراتيجيات وجه العمل بها مباشرة للحفاظ على الحكم العسكري القائم ومنع محاولات الانقلاب وهذه بالاستراتيجيات تتمثل في: بناء مؤسسات أمنية موازية، توزيع الحوافز المادية واستغلال الروابط المجتمعية.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. إبراهيم صلاح محمد ، أزمة الوفاق: وقائع الديمقراطية الثالثة في السودان (د.م.ن:).
2. السر أحمد السعيد، السودان، نحو الجمهورية الثانية، دعوة لتأسيس جيوبوليتيا للسودان النيلي (السودان، العالمية للطباعة والنشر، ط.1، 2010).
3. شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي، (الجزائر: د.د.نشر، 1997).
4. العقاد عامر، وجاء مايو...دراسة في الكفاح الوطني السوداني (بيروت: دار الجيل، ط.1، 1972).

¹وسام فؤاد، مرجع سابق.

5. فائز عمر محمد جامع وإبراهيم محمد آدم حامد، العنف السياسي في أفريقيا: نموذج السودان مايو 1969، أحداث أغسطس 1955 (مصر: الدار العربية للنشر والتوزيع، ط.1، 2015).

أطروحات ورسائل:

1. سراج الدين عبد الغفار عمر، تجربة الدفاع الشعبي في السودان وحرب الجنوب، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة أفريقيا العالمية: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 1998)، ص. 21.
2. عبد العظيم محمد حمد أبو الحسن، قضية إسلامية الدستور والقوانين في السودان، 1955-1985، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الخرطوم: كلية الآداب، 2010)، ص. 72.
3. محروس أحمد حسن علي، محروس أحمد حسن علي، المؤسسة العسكرية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في السودان، في الفترة 1956-1985، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد العلوم السياسية، 1994)، ص. 87-88.
4. هاني سليمان إسماعيل علي قرية، العلاقات المدنية-العسكرية في أفريقيا منذ 1990: دراسة حالي لليبيريا وكوت ديفوار، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2015).

المقالات:

1. إسماعيل الحاج موسى، "الديمقراطية في السودان: أسباب التعثر وآفاق التطور"، دراسات استراتيجية، ع. 25 (2008).
2. ذاكر محي الدين عبد الله، "المؤثرات والضغوط الخارجية ودورها في انقلاب 1958 في السودان"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، م. 06، ع. 02 (2007).
3. ريكان خلف حسن، عبد الستار جعيجر عبد، "الحزب الشيوعي السوداني ونشاطه السياسي في السودان حتى عام 1971"، مجلة مداد الآداب، ع. 14 (د.س.ن).
4. غلام حسين سرحان، "الانقلاب العسكري الثاني في السودان: فترة حكم المشير جعفر النميري 1969-1985"، مركز المستنصرية للدراسات العربية والإسلامية، العدد (46).
5. الفيل خالد عثمان، "سياسات التحرير الاقتصادي وأثره في العلاقات المدنية-العسكرية: حالات عربية مختارة"، سياسات عربية، ع. 44 (2020).
6. كرواز الأمين، "نقاش العلاقات المدنية-العسكرية ضمن عملية التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي: حالي تونس ومصر 2011-2014"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، م. 09، ع. 02 (2020).
7. محمود جواد ابتسام، "الحكومة العسكرية الانتقالية في السودان 1985 وظروف تشكيلها"، مجلة كلية التربية الأساسية محلق العدد 73 (2012).
8. النور حمد، "مراجعة كتاب: أزمة الحكم في السودان: أزمة هيمنة أم هيمنة أزمة؟"، سياسات عربية، ع. 03 (2013).
9. وسام فؤاد، الأكثر هشاشة: النخبة المدنية السودانية، وثلاث نماذج انقلابية، دراسات سياسية (سبتمبر 2019).

مواقع الانترنت:

- جمهورية السودان، وزارة الدفاع، نبذة تاريخية عن القوات المسلحة، متوفر على <https://mod.gov.sd/index.php/section-blog/39-> تم الاطلاع يوم 2017/12/15.
- ¹ شريف مراد، "من التمكين إلى سطوة المليشيات.. من يرث تركة الإنقاذ في السودان؟" انظر: <https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2021/7/6/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8> تم الاطلاع يوم 2021/08/27.
- خالد التيجاني النور، "السودان وجدلية العسكري والمدني: فرص وتحديات الانتقال"، متوفر على <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/04/19>، تم الاطلاع يوم 2020/11/20.

على <http://www.hurriyatsudan.com/?p=175021>، تم الاطلاع يوم 2017/01/15.

عثمان ميرغني وآخرون، "هل هؤلاء الرجال... جهة؟"، جريدة التيار، شوهدي في 25/1/2017 في:

<http://www.altayar.sd/play.php?catsmktba=417>

الطيب زين العابدين، "البشير لا يستحق ولاية سابعة"، متوفر

على -<https://sudaneseonline.com/board/499/msg/%D8%A7%DAF%D9%8A%D9%86>، تم الاطلاع يوم

2021/09/26.

المراجع الأجنبية:

1. Atta El-Battahani, "The Sudan Armed Forces and Prospects of Change," *CMI INSIGHT*, no 03(April 2016), pp 1-09.
2. Jon Rahbek-Clemmensen & al, "Conceptualizing the Civil-Military Relations Gap: A Research Not," *Armed Forces and Society*, vol. 38, no. 4(2012), pp. 669-678.
3. Kristin Mo, Contested Constitutions Constitutional Development in Sudan 1953-2005, Sudan, Report SR.2014: 01 University of Bergen, p.33.
4. Rocky Williams, "Towards the Creation of an African Civil-Military Relations Traditions," *African Journal of Political Science*, vol.3, no.01(1998), pp. 20-41.